حجاي مطر(*)

ثورة مدنية أم رجعية صهيونية؟

اليسار الإسرائيلي بين الاحتجاج الاجتماعي والانتخابات البرلمانية للكنيست

كان مساء السابع من تموز ٢٠١٢ مساء سبت مثيراً في السياسة الإسرائيلية. فقد جرت فيه مظاهرتان وصفتا من جانب منظميهما على أنهما استمرار مباشر للاحتجاج الاجتماعي غير المسبوق، الذي جرى في العام ٢٠١١. جرت المظاهرتان في تل أبيب في الوقت نفسه، وشارك في تنظيمهما عدد من قادة الاحتجاج البارزين (احتجاج الخيم) في العام ٢٠١١، غير أن الفوارق بين المظاهرتين كانت عميقة وجوهرية، ويمكن القول إن التباين أو الانقسام بينهما قد انعكس، كما تبين فيما بعد، في تأثير الاحتجاج على انتخابات الكنيست ٢٠١٣.

جرت إحدى المظاهرتين في ساحة متحف تل أبيب، وشارك في تنظيمها عدد من ناشطي الخيم واتحاد الطلبة الجامعيين الذي كان ناشطا جدا في احتجاج صيف العام ٢٠١١ ثم نأى بنفسه عن الاحتجاج شيئاً فشيئا، إضافة إلى عدد من المنظمات والحركات اليمينية (مثل حركة «إم ترتسو – إذا أردتم») والتي لم تشارك في احتجاج العام السابق، بل عارضته بشدة. وقد حظيت هذه المظاهرة بتغطية إعلامية مكثفة قبل وأثناء وبعد حدوثها، سواء في صحيفة «يسرائيل هيوم» المحسوبة على رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، أو في صحيفتي «يديعوت أحرونوت» و«معاريف» اللتين حثتا الجمهور مسبقا على القدوم للمشاركة في المظاهرة. وبالفعل فقد احتشد عشرات آلاف المواطنين الذين أتوا للمشاركة في مهرجان الاحتجاج الاجتماعي الذي أقيم تحت شعار المساواة في العبء، وبعبارة أخرى من أجل فرض واجب الخدمة العسكرية أو المدنية على المتدينين المتزمتين (الحريديم) والعرب.

في المقابل فان المظاهرة الثانية (التي جرت في تل أبيب في

(*) صحافي إسرائيلي– تل أبيب

يدعو المبدأ الأول للميثاق الصهيوني للوحدة القومية اليهودية، في مواجهة العالم المعادي المحيط بإسرائيل في الشرق الأوسط. في الماضي كانت هناك دول عربية تتصدر قائمة الأعداء في الشرق الأوسط، ثم أصبح الشعب الفلسطيني (إضافة لحزب الله وإيران) في مقدمة الأعداء. أي أن المبدأ الأول يميز بين المجتمع اليهودي وبين غيره، على اعتبار أنهم خصوم. وانطلاقا من هذا التقسيم للعالم على أساس «نحن» و«هم الأعداء» تم استنباط المبادئ الأخرى للمجتمع اليهودي.

الوقت نفسه)، والتي نظمتها حركات صغيرة ومعدومة الموارد، ولكن بمشاركة نشطاء بارزين من احتجاج صيف العام السابق، مثل دافني ليف ونشطاء أحياء شرقيين وعرب، لم تحظ تقريبا بأية تغطية إعلامية. في هذه المظاهرة سار حوالي ألف متظاهر غاضب في شوارع تل أبيب، وقاموا بسد بعض الطرق ووضع الملصقات على أبواب عدد من البنوك ضد أوامر الحجز وحرقوا نسخا من مشاريع قوانين اجتماعية مجحفة. وقد ركزت رسائل وشعارات هذه المظاهرة على المساواة في الحقوق، وليس في الواجبات، وعلى «دولة الرفاه» (أو «دولة اشتراكية») ومحاربة البنوك والحكومة، ونادت بالتعاون المدني بين مختلف الفئات والمجموعات السكانية لصالح المجتمع بأكمله، كما تضمنت بعض الشعارات دعوات احتجاجية مباشرة موجهة ضد وزارة الدفاع وضد الجيش الإسرائيلي.

من هنا فقد كانت هذه المظاهرة، والتي كانت واحدة من سلسلة مظاهرات أسبوعية سعت إلى إعادة إحياء روح احتجاج صيف ٢٠١١، مخلصة أكثر بكثير للشعارات والروح اليسارية – الاشتراكية بالأساس، روح الأخوة والتضامن في النضال ضد الحكومة، والتي تجلت أكثر في شعارات وخطب مهرجانات ومظاهرات احتجاج العام السابق (٢٠١١) لكنها كانت، كما أسلفنا، مظاهرة صغيرة جداً مقارنة مع تلك المظاهرات.

بعد نصف عام من هذه المظاهرات ذهب الإسرائيليون إلى صناديق الاقتراع. وكانت نتائج الانتخابات انعكاسا للخلافات بين المظاهرتين اللتين جرتا في ٧ تموز: من جهة لاحظنا فيها صعودا هائلا في قوة الأحزاب القومية المتطرفة، الرأسمالية – الليبرالية والعنصرية، وأساسا حزب «البيت اليهودي»، الديني– الاستيطاني، وحزب «يش عتيد» (يوجد مستقبل)، الذي يعتبر موازيا علمانيا للحزب السابق، والذي يتطلع للظهور كحزب وسط (مركز). من جهة أخرى لاحظنا أن قوة اليسار اللا صهيوني المناهض للرأسمالية بقيت على حالتها المجمدة.

كيف حصل ذلك؟ أين تغير طابع الاحتجاج الاجتماعي، وكيف فقد طاقته اليسارية الثورية، إن كان ينطوي أصلا على مثل هذه الطاقة؟

بغية فهم هذه الأمور لا بد من الرجوع إلى الوراء، سعيا إلى الوقوف على جذور الاحتجاج.

١٩٤٨- ٢٠١١: تفكك الميثاق الاجتماعي

إن الاحتجاجات الاجتماعية التي اندلعت في صيف العام ٢٠١١ لها جذور راسخة في تفكك الميثاق الاجتماعي الصهيوني. وترتكز أسس الميثاق الصهيوني على مبادئ تشبه مبادئ الكثير من الحركات القومية الأخرى.

المبدأ الأول للميثاق الصهيوني يدعو للوحدة القومية اليهودية، في مواجهة العالم المعادي المحيط بإسرائيل في الشرق الأوسط. في الماضي كانت هناك دول عربية تتصدر قائمة الأعداء في الشرق الأوسط، ثم أصبح الشعب الفلسطيني (إضافة لحزب الله وإيران) في مقدمة الأعداء. أي أن المبدأ الأول يميز بين المجتمع اليهودي وبين غيره، على اعتبار أنهم خصوم. وانطلاقا من هذا التقسيم للعالم على أساس «نحن» و«هم الأعداء» تم استنباط المبادئ الأخرى للمجتمع اليهودي وهي: كل أعضاء المجتمع الصهيوني يتجندون للخدمة العسكرية، للدفاع عن هذا المجتمع، والدفاع عن الأراضي التي يقيم عليها. ومقابل ذلك يحق لأعضاء المجتمع الصهيوني أن ينعموا بدولة رفاه، ومستوى معين من المساواة الاجتماعية، وخدمات عامة مرضية.

من الواضح أنه منذ البداية، وعلى مر الزمن، ظلت هناك فجوة ما بين التصريحات وبين الواقع. فكان هناك تمييز في المعاملة ضد اليهود الشرقيين (الذين هم بغالبيتهم من أصول عربية). كذلك ظل التمييز ضد النساء يلازم دولة إسرائيل منذ نشوئها، إلى جانب الإقصاء التام للرعايا الفلسطينيين الخاضعين للحكم

استغلت السلطات الإسرائيلية صدمة الهجرة والحروب التي عانى منها السكان، وحاولت إظهار نفسها وكأنها تقوم بدورها في تقديم الخدمات الأساسية للجمهور الإسرائيلي. فتضافرت هذه الأسباب كلها للمحافظة على الميثاق الصهيوني.

غير أنه كانت هناك بعض الحالات الشاذة عن هذه القاعدة، مثل الاحتجاجات العمالية واحتجاجات اليهود الشرقيين، الذين تم امتصاص غضبهم بطرق شتى، اتبعتها السلطات الصهيونية، مثل أسلوب القمع وأسلوب الإلحاق

العسكري، في البداية داخل مناطق ١٩٤٨ ثم الضفة الغربية وقطاع غزة. وطالما أن الفلسطينيين هم الذين عانوا وما زالوا يعانون من مصادرة الأراضي لصالح الدولة، فان المستفيدين الأساسيين من هذه الأراضي هم اليهود القادمون من أوروبا، أعضاء الكيبوتسات والقرى الزراعية والمجالس الإقليمية التي تسيطر على مساحات واسعة من الأراضي، هذا بينما وضع اليهود الشرقيون في مخيمات مؤقتة وبلدات تطوير تفتقر للموارد. وقد حصلت الثقافة الأوروبية على مكانة الثقافة العليا التي ينبغي توريثها وإكسابها لعامة الجمهور، فيما جرى تهميش ثقافة ولغة وتاريخ اليهود القادمين من الدول العربية والشرق.

وعلى الرغم من ذلك كله استغلت السلطات الإسرائيلية صدمة الهجرة والحروب التي عانى منها السكان، وحاولت إظهار نفسها وكأنها تقوم بدورها في تقديم الخدمات الأساسية للجمهور الإسرائيلي. فتضافرت هذه الأسباب كلها للمحافظة على الميثاق الصهيوني.

غير أنه كانت هناك بعض الحالات الشاذة عن هذه القاعدة، مثل الاحتجاجات العمالية واحتجاجات اليهود الشرقيين، الذين تم امتصاص غضبهم بطرق شتى، اتبعتها السلطات الصهيونية، مثل أسلوب القمع وأسلوب الإلحاق (العصا والجزرة).

ونجمت فيما بعد عوامل خارجية، أثرت على الواقع الإسرائيلي، وأدت على مر السنين إلى الابتعاد شيئا ما عن الميثاق الاجتماعي الصهيوني. وعلى سبيل المثال تأثر هذا الميثاق سلبا نتيجة فشل إسرائيل في حرب العام ١٩٧٣ . كذلك زادت قوة اليهود الشرقيين، الذين يعانون من اضطهاد حزب مباي، ما أدى إلى صعود حزب الليكود، الذي جر دولة إسرائيل تدريجيا إلى النهج الرأسمالي الليبرالي الجديد، الذي اتبعته وسارت عليه سائر الحكومات الإسرائيلية اللاحقة، سواء المتماثلة تاريخيا مع اليمين، أو ذات الماضي الاشتراكي، مع ما يتطلبه هذا النهج الليبرالي الجديد من خصخصة للممتلكات العامة وتقليص مجالات مسؤولية الدولة وتقليص نفوذ المنظمات العمالية. كما حصل الانفتاح على الأسواق الأجنبية والثقافة الأميركية. وهكذا تفاقمت الفجوات الاقتصادية، ولم تعد الخدمة العسكرية شرطاً أوليا أو شرطا كافيا للاندماج في المجتمع، ذلك أن الشبان من الطبقات العليا، توصلوا إلى نتيجة مفادها، أن بإمكانهم إيجاد طريقهم إلى الأعمال الجيدة بدون المرور بتجربة الخدمة العسكرية. كذلك فقد الكثيرون من أبناء الطبقات الدنيا الأمل بإمكانية الارتقاء في السلم الاجتماعي عن طريق الخدمة في الجيش، أو لأنهم لا يرغبون في أن يضيعوا سنتين أو ثلاث سنوات من عمرهم بدون عمل. لذلك زاد عدد الشبان الذين لا يخدمون في الجيش بحجة أنهم متدينون، وكانت هذه الزيادة مضطردة جدا منذ العام ١٩٠٠ حتى العام ٢٠١٠. ويتعرض هؤلاء لانتقادات تركز عليهم في المظاهرات التي تهتف شعار «المساواة في العبء»، وهكذا تحوّل الجيش الإسرائيلي من بقرة مقدسة إلى عبء عليهم. كذلك فإن الانتفاضة الأولى وما تلاها من عقد اتفاق أوسلو كانت لهما آثارهما على الفكر السياسي للجمهور الإسرائيلي بالنسبة لموقفه من دور الجيش الإسرائيلي ومدى اعتباره «جيش دفاع»، وهذا ما أدى إلى هبوط عام في نسبة التجنيد للجيش الإسرائيلي. ولكن على الرغم من ذلك كله ظل الميثاق الصهيوني على حاله. كان الشعور بالمخاطر الأمنية المتواصلة، بغض النظر عن مدى صحتها، قد حافظ على انصياع الجمهور الإسرائيلي، وأضعف إمكانية الاحتجاجات الاجتماعية المؤثرة. كما أن الازدهار السياسي والاقتصادي في عقد التسعينيات، قد وفر درجة من الرفاهية والتفاؤل، ما غطى على المشاكل العميقة الناجمة عن اتفاق أوسلو، وعن الغنى الفاحش للأقلية على حساب الأغلبية. ولكن هذه الأمور كانت مجرد فقاعات سرعان ما تفسخت جميعها العام ٢٠٠٠، مع انطلاقة انتفاضة الأقصى. وذلك إضافة للضربة القاسية التي تلقتها الصناعة المحلية الإسرائيلية الناشئة،

تظاهرات «الفهود السود» (١٩٧٣) وتل أبيب (٢٠١١): شعارات متقاربة.

نتيجة تعرضها لموجات الأزمة الاقتصادية العالمية، التي بدأت العام ٢٠٠٨ ثم وصلت إسرائيل، وسببت للاقتصاد الإسرائيلي مزيدا من الضعف. ولقد انتهت الحرب التي خاضها الجيش الإسرائيلي في لبنان، وتوقفت العمليات العسكرية الفلسطينية مع انتهاء انتفاضة الأقصى العام ٢٠٠٣، وهكذا خفّ الشعور لدى الإسرائيليين بالخطر على الوجود. فنضجت الظروف الملائمة لنشوب الاحتجاجات الاجتماعية واسعة النطاق في إسرائيل.

تأثر المجتمع الإسرائيلي في صيف ٢٠١١ بالربيع العربي، إضافة للمظاهرات التي عمّت ساحات اليونان وإسبانيا، ما أدى لتصدع الميثاق الاجتماعي الصهيوني، وانطلاق أكبر موجة من الاحتجاجات الاجتماعية في تاريخ دولة إسرائيل. كما تدهور الوضع الاقتصادي، وظلت أسعار السكن تتزايد باستمرار، وكذلك أسعار الاحتياجات الأساسية تتزايد، بينما الرواتب جامدة على حالها، بل تقل قيمتها الشرائية. كما نشأت نقاشات عامّة وحادّة حول موضوع توزيع أرباح مصادر الغاز التي تم اكتشافها في المنطقة الساحلية، ودار هذا النقاش حول المقارنة بين حصة الجمهور الإسرائيلي وبين حصة الشركات الكبيرة من أرباح مصادر الغاز. وساد الشعور بأن الحكومة الإسرائيلية لا تحل المشاكل الحيوية. وفي ظل الهدوء الأمني الواضح كانت الفرصة مهيأة للخروج إلى الشوارع للمطالبة بالتغيير. وأسفرت اللقاءات في الشوارع عن حوارات بين الناس، أخذت طابعا ديمقراطيا اشتراكيا، لم يسبق له مثيل، إلا في الهامش السياسي للمجتمع الإسرائيلي. وها هو قد قفز إلى قلب الشؤون الوزارية. وأصبحت هذه المواضيع دافعا للتوجهات للحلول الجذرية عند البعض. ولكن بالنسبة للغالبية كانت هذه المواضيع دافعا للتوجهات الرجعية. ومن أجل استيعاب ما يدور من حوار ناجم عما جرى، واستيعاب ردود الفعل المختلفة لدى الطرفين، لا بد من تمحيص مكانة اليسار في المجتمع الإسرائيلي، عشية الاحتجاجات الاجتماعية.

اليسار الصهيوني واليسار اللا صهيوني

ثمة في اللغة السياسية الإسرائيلية تماثل واضح جدا بين مصطلح «يسار» وبين حزب مباي وتفرعاته الذي يمثل النخبة الصهيونية الأشكنازية (الغربية)، «المؤسسة للدولة» التي تباهت باللون الأحمر، وذلك على الرغم من أن هذه النخبة بالذات هي التي اقتلعت الفلسطينيين وطردتهم من البلاد، ومارست التمييز ضد اليهود الشرقيين.

وقد واصل حزب مباي «اليساري» الذي لم يتخل قط عن حلم أرض إسرائيل الكاملة، طوال عقد كامل، بعد احتلال العام ١٩٦٧ ، تنفيذ مشروع نهب الأراضي (من الفلسطينيين)، وتشييد المستوطنات. فقط في فترة الانتفاضة الأولى (١٩٨٧ – ١٩٩٣)، ومن باب المعارضة لموقف حزب الليكود، بدأ حزب «العمل» الإسرائيلي يطرح إمكانية الحل السلمي مع منظمة التحرير الفلسطينية، على أساس الانسحاب الجزئي من الضفة الغربية وقطاع غزة. وخلال العقدين الماضيين، توفرت الظروف لنشوء ما يسمّى باليسار الصهيوني، الذي يبدو ظاهرياً وكأنه ضد الاستعمار، مثل حركة (السلام الآن) وأحزاب أخرى أصغر من حزب «العمل». لو أن هذا اليسار الصهيوني أعلن رغبته في السلام وأزال احتلال ١٩٦٧ ، لكان بالإمكان تلميع صورة نكبة ١٩٤٨ بأثر رجعي، وتغطية ما رافق تلك النكبة من مظاهر سلبية، مثل مصادرة الأراضي التي أصبحت داخل إسرائيل بعد العام ١٩٤٨ . حسب رواية اليسار الصهيوني، فإن إسرائيل كانت تسير على الطريق الصحيح لغاية العام ١٩٦٧ ، وكأن الصهيونية لم تنحرف عن الخط الصحيح إلا بعد العام ١٩٦٧ ، عندما انجرّت وراء المستوطنين وتنبؤات المتدينين، وجرّت الجميع للمشاركة في نظام عسكري استبدادي. وإنه إذا ما زال هذا النظام العسكري الاستبدادي، يصبح بالإمكان حل

واصل حزب مباي «اليساري» الذي لم يتخل قط عن حلم أرض إسرائيل الكاملة، طوال عقد كامل، بعد احتلال العام ١٩٦٧، تنفيذ مشروع نهب الأراضي (من الفلسطينيين)، وتشييد المستوطنات. فقط في فترة الانتفاضة الأولى (١٩٨٧ - ١٩٩٣)، ومن باب المعارضة لموقف حزب الليكود، بدأ حزب «العمل» الإسرائيلي يطرح إمكانية الحل السلمي مع منظمة التحرير الفلسطينية، على أساس الانسحاب الجزئي من الضفة الغربية وقطاع غزة.

النزاع، وعودة الصهيونية إلى الخط الصحيح. ولكن هذه الرواية التي يطرحها اليسار الصهيوني، تتجاهل الماضي الاستعماري للصهيونية. حتى أن جزءاً من الجمهور اليهودي لم ينج من هذا الاضطهاد. أضف إلى ذلك الأرباح الطائلة التي جناها الاقتصاد الإسرائيلي نتيجة الاحتلال الذي جرى العام ١٩٦٧. ومن أجل تنفيذ المشروع الاستيطاني، تمّ تجنيد كل أجهزة الدولة الإسرائيلية، فلم يكتفوا بتجنيد فئة عقائدية معينة. وفي بداية التسعينيات، انضم حزب «العمل» الإسرائيلي بزعامة إسحق رابين لتيّار اليسار الصهيوني. وازدهر هذا التيار المؤيد لاتفاق أوسلو. وظل هذا التيار اليساري الصهيوني مرتبطا ارتباطا وثيقا بدعم الاقتصاد الرأسمالي والمشروع الاستيطاني.

ولكن هذا التيار تعرض للانهيار بعد انطلاقة انتفاضة الأقصى العام ٢٠٠٠. فلقد طرح الزعيم الإسرائيلي باراك اقتراحات سخيّة في مفاوضات كامب ديفيد، ولكنها قوبلت بالرفض. وهذا ما أدّى إلى حالة من خيبة الأمل. ولغاية الآن، لم يستطع اليسار الصهيوني أن يعيد بناء نفسه. لقد انهار تيار الحمائم المنتمي للمعسكر الصهيوني الرأسمالي. حتى أنه في الانتخابات الأخيرة، كان حزب ميرتس هو الحزب الوحيد الذي اعتبر نفسه حزبا يساريا صهيونيا. حتى أن زعيمة حزب العمل الإسرائيلي شيلي يحيموفيتش حاولت إبعاد حزب العمل الإسرائيلي عن صفة اليسار الصهيوني، كمن يهرب من خطر الحريق. وهكذا زادت حدة التناقض بين الصهيونية وبين اليسار الحقيقي، الذي يسعى للديمقراطية والمساواة الكاملة، بما في ذلك حق العودة للاجئين الفلسطينيين. أما الذين حاولوا تنمية يسار صهيوني، فقد وجدوا أنفسهم أمام طريق مسدود. ولم يبق سوى حزب ميرتس يحاول التمسك بفكرة اليسار الصهيوني. وهو سوية مع زعيمة حزب كاديما تسيبي ليفني، التي وقعت اتفاق فائض أصوات مع حزب ميرتس، وكذلك بعض أعضاء حزب العمل الإسرائيلي، يريدون مواصلة طرح حلول لمسألة الاحتلال، مبنية على أساس التركيز على نتائج حرب ١٩٦٧.

إلى جانب اليسار الصهيوني المتقلب، يوجد يسار آخر، أكثر التزاما بالاشتراكية والأممية، مثل الحزب الشيوعي، على اختلاف صيغته ومسمياته. وذلك إضافة لتنظيمات صغيرة أخرى، بعضها ماركسي وبعضها فوضوي. استمد هذا اليسار غالبية أصواته الانتخابية وقاعدته الشعبية من فلسطينيي الداخل (١٩٤٨)، ومن معسكر اليسار اليهودي غير الصهيوني، وغالبيتهم من اليهود الغربيين. ويشكل هذا اليسار معارضة دائمة ومثابرة ضد الصهيونية والأساليب الحربية والأحكام العسكرية والعنصرية والاحتلال والرأسمالية والاضطهاد الطبقي للعمال من كلا الشعبين. وأعضاؤه هم من أقدم المتضامنين مع النضالات الوطنية الفلسطينية، في الضفة الغربية وقطاع غزة، وما زالوا يدعمون اليسار الفلسطيني بالمشاركة في المظاهرات الشعبية ضد الجدار والاستيطان، كما يشاركون في الدعوة الفلسطينية لمقاطعة منتجات المستوطنات. وهناك قلة منهم تشارك في الدعوة للضغط على إسرائيل بالمقاطعة وفرض العقوبات.

توجد معارضة يسارية أخرى، ضد حزب «العمل» الإسرائيلي، ما زالت متمسكة بطريقها، وتتكوّن من اليهود الشرقيين. إنه صوت اليسار القادم من الأحياء الفقيرة وبلدات التطوير. ويطالب هذا اليسار بالمساواة ووضع حد للتمييز في المعاملة، وقد نظم مظاهرات في حي وادي الصليب في حيفا العام ١٩٥٩، وكذلك «الفهود السود» الذين ظهروا في السبعينيات. وأخيرا تلك الشريحة الشرقية الديمقراطية التي برزت في التسعينيات، وما زالت حتى الآن تواصل المسيرة. وانبثقت عن هذه النضالات صرخة مدوّية، في المجالات الاجتماعية والطبقية. ولطالما وجهت انتقاداتها اليسارية ضد هيمنة اليهود الغربيين وكذلك ضد الصهيونية. لكن الأصوات الانتخابية لليهود الشرقيين، ظلّت مرة تلو الأخرى تذهب لصالح حزب الليكود (اليميني)، أو للاتجاهات المحافظة والمشاركة في مؤسسات الدولة، مثل حزب شاس . ونادرا ما نشأت روابط تحالف بين القوى الاشتراكية (العربية واليهودية المشتركة) وبين

إلى جانب اليسار الصهيوني المتقلب، يوجد يسار آخر، أكثر التزاما بالاشتراكية والأممية، مثل الحزب الشيوعي، على اختلاف صيغته ومسمياته. وذلك إضافة لتنظيمات صغيرة أخرى، بعضها ماركسي وبعضها فوضوي. استمد هذا اليسار غالبية أصواته الانتخابية وقاعدته الشعبية من فلسطينيي الداخل (١٩٤٨)، ومن معسكر اليسار اليهودي غير الصهيوني، وغالبية أنصاره من اليهود الغربيين. ويشكل هذا اليسار معارضة دائمة ومثابرة ضد الصهيونية

نضالات الأحياء اليهودية الشرقية. ومن النادر جدا أن تشكل هذه العلاقات تحالفا وثيقا وطويل الأمد، ذلك بأن اليسار المضاد للصهيونية، مع أنه التزم على مر السنين بالنضال ضد الاحتلال وضد المعاملة العنصرية التي تعرض لها الفلسطينيون، إلا أنه لم يستثمر إمكانياته كي يعمل في الوقت نفسه من أجل التواجد وإنشاء المؤسسات في الأحياء اليهودية المستضعفة والبلدات النامية. ولذلك فشل في إنشاء شراكة حقيقية في هذه الأحياء. وضمن هذا السياق، لاحظنا أنه عندما انضم عدد من زعماء حركة «الفهود السود» في القدس لحزب «ماتسبين» والحزب الشيوعي، فقدوا نسبة كبيرة من زملائهم الذين كانوا يرافقونهم على درب النضال في صفوف الطوائف اليهودية الشرقية، لأن هؤلاء الزملاء ظلوا ملتزمين بالفكرة الصهيونية. ولم يكن بالإمكان إنشاء تحالف وثيق بين التيارات اليسارية وبين جمهور اليهود المتدينين، بسبب الفجوة والخلافات الثقافية والدينية بينهما. أما بالنسبة للهجرة اليهودية الكبرى من الاتحاد السوفياتي في سنوات التسعينيات، فقد عانى هؤلاء المهاجرون من صعوبات كبيرة جدا، أعاقت تكيفهم في المجتمع الإسرائيلي. ولكنهم على الرغم من ذلك لم تنم لديهم قوة يسارية بارزة. ولم يكن بالإمكان نشوء حركة مضادة للصهيونية بين صفوفهم، وذلك لأنهم مهاجرون جدد يتمنون أن يتقبلهم المجتمع الإسرائيلي بحضن دافئ، وأن ينخرطوا فيه بوئام وانسجام. والسبب الثاني أنهم عانوا من صدمة التجربة الشيوعية السوفياتية. كما أنهم تعودوا على النظام الاستبدادي هناك. فكانت هذه بعض الأسباب التي حالت دون نشوء حركة مضادة للصهيونية في صفوفهم.

وهكذا ظل اليسار الحقيقي في إسرائيل على الهامش، يضم مواطنين فلسطينيين يعانون من إقصاء تام عن السياسة الإسرائيلية، أو قلة من اليهود، سواء شرقيين أو غربيين، تعاني من الضعف الشديد للعلاقات فيما بينها. كما كانت السلطات الإسرائيلية تتعامل مع اليسار وكأنه فاقد للشرعية. ولم تفكر السلطة الإسرائيلية في أن تعرض على أحزاب عربية أو أحزاب عربية ويهودية مشتركة أن تشارك في أي ائتلاف حكومي. وهذا ما كان واضحا في تصريحات يائير لبيد، زعيم حزب «يوجد مستقبل» (يش عتيد)، الذي أوضح أنه يرفض رفضا باتا مشاركة أي عضو كنيست مثل حنين الزعبي في الائتلاف الحكومي. كذلك الأمر بالنسبة لزعيم حزب «البيت اليهودي» «نفتالي بينيت. كما تقوم السلطات الإسرائيلية بملاحقة المعسكر المناهض للصهيونية، حتى أن هذه الملاحقة قد زادت حدتها خلال السنوات الخمس الأخيرة، بموجات من التحريض الذي يشنه السياسيون والصحافيون، وتم تشريع قوانين ضدهم، كما صعّدت الشرطة الإسرائيلية من إجراءاتها ضد نشاطات المنظمات اليسارية الراديكالية. وهذا ما تعرض له «التجمع الوطني الديمقراطي» ونواب كنيست منتخبون.

وهناك عدة أسباب دفعت حزب العمل الإسرائيلي إلى أن يتنصل مما يعتبره وصمة اليسار التاريخية. السبب الأول هو وجود ربط بين مصطلح اليسار وبين مناهضة الصهيونية، وما ينجم عن ذلك من إلحاق الأذى بدولة إسرائيل، إضافة لتعاون اليسار الإسرائيلي تلقائيا مع الفلسطينيين، والمهاجرين للعمل في إسرائيل، والمهاجرين الأفارقة الذين يبحثون عن ملجأ في إسرائيل. كما أن حزب العمل الإسرائيلي لا يعطي شرعية للمواقف التي تنتقد الفئة المهيمنة على إسرائيل. وأخيرا، بعدما فقد اليسار الصهيوني دربه، يريد حزب العمل الإسرائيلي أن يتخلص مما يعتبره وصمة اليسارية.

على هذا النحو كان وضع اليسار عندما اندلعت الاحتجاجات الاجتماعية في الرابع عشر من تموز ٢٠١١.

خطاب سياسي- اجتماعي جديد

عندما قامت دافني ليف ومجموعة صغيرة من زملائها بنصب أول خيمة احتجاج في جادة روتشيلد في تل أبيب

وهكذا ظل اليسار الحقيقي في إسرائيل على الهامش، يضم مواطنين فلسطينيين يعانون من إقصاء تام عن السياسة الإسرائيلية، أو قلة من اليهود، سواء شرقيين أو غربيين، تعاني من الضعف الشديد للعلاقات فيما بينها. كما كانت السلطات الإسرائيلية تتعامل مع اليسار وكأنه فاقد للشرعية. ولم تفكر السلطة الإسرائيلية في أن تعرض على أحزاب عربية أو أحزاب عربية ويهودية مشتركة أن تشارك في أي ائتلاف حكومي.

بتاريخ ٢٠١١/٠٧/١٤، لم يكن بالإمكان معرفة التطورات التالية لهذه التجربة. إنما بعد ذلك بأسابيع، خرج مئات الألوف من المواطنين إلى الشوارع، المرّة تلو الأخرى، وطالبوا بإجراء تغييرات جذرية في النهج الاقتصادي في إسرائيل. وكان موضوع الارتفاع الفاحش لأسعار المساكن في تل أبيب هو الحلقة المركزية لانطلاق الاحتجاجات. خرج شباب الطبقة الوسطى إلى شوارع تل أبيب منذ البداية، مطالبين الحكومة أن تتدخل من أجل تنظيم سوق العقارات، والرقابة على أسعار أجرة العقارات، وتقديم مخططات بناء يسهل الحصول عليها. غير أن المتظاهرين فوجئوا بما وجدوه في الشارع.

فبعد إقامة الخيمة الأولى في وسط تل أبيب، سرعان ما أقيمت خيم أخرى ومن ضمنها خيم أقامها عرب يافا، ومعدمو السكن، والعائلات المتضررة من شركات الإسكان في جنوب تل أبيب. ثم جرت إقامة خيم أخرى في سائر أنحاء الدولة عبرت عن احتجاج متنوع المواضيع والأهداف، وهذا ما سهّل إجراء لقاءات السكن في الشوارع، بين فئات مختلفة الخلفيات وطبقات شتّى، وهذا ما أدى إلى وعي شعبي مكثف وسريع، أفضى إلى تطور دائم لخطاب الاحتجاج في اتجاهات ذات طابع راديكالي. وهكذا، مثلا، فإن مطلب السكن البرجوازي في البداية، تطور إلى مطالب بشروط سهلة للحصول على المساكن، وبعد ذلك إلى مطلب بمساكن شعبية مدعومة من الحكومة، بحيث تستفيد منها الطبقات الفقيرة. وبعد ذلك جرى الاحتجاج على هدم البيوت وهدم القرى غير المعترف بها لدى عرب الداخل (١٩٤٨). وهكذا نشأت تحالفات عجيبة بين بعض الطبقات. ويعتبر مثل هذا أمرا نادر الحدوث في المجتمعات بشكل عام. وتشكلت شبكة من الاتصالات بين مخيمات الاحتجاج، من أجل تبادل المعلومات وتقسيم الموارد. وتم عقد مؤتمر ديمقراطي يمثل مندوبي المخيمات، حتى يتمكن هذا المؤتمر من الحصول على تفويض شعبي واسع يوفر الشرعية لأي قرارات تتعلق باستمرار النضال. وسرعان ما تطور الاحتجاج الأولي البسيط إلى هجوم كبير على الأسلوب الرأسمالي، وعلى الحكومة الإسرائيلية. وحصلت لقاءات فردية في الشوارع والخيم. وبعد ذلك عقدت مؤتمرات أسبوعية ضخمة لم يسبق لها مثيل في إسرائيل. وكان التيار الرئيس في قلب هذه الاحتجاجات، يجمع بين اليهود الغربيين واليهود الشرقيين والعرب، كما يجمع بين الرجال والنساء. وكانت هذه الاحتجاجات تغطي كل أشكال الاضطهاد، التي تعاني منها أي فئة من فئات السكان. وطرح شعار المساواة التامة بين جميع المواطنين. وكان هناك اتفاق على معارضة العنصرية بكل أشكالها. كما اتفق على تغيير علاقات الملكية والسلطة، من أجل إعادة توزيع الأموال والموارد وغيرها. ثم جاء عدد من الفاشيين، من أتباع المستوطن باروخ مارزل، وعندما وصلوا إلى إحدى الخيم في وسط تل أبيب، هتفوا بشعارات عنصرية. عند ذلك قرر مؤتمر المخيمات، أن يكون كل أفراد المخيمات متضامنين في النضال معا، ولا يجوز إبعاد أحد من مخيمات الاحتجاج، إلا الذين يحرضون على إقصاء غيرهم من مخيمات الاحتجاج. ثم حصلت مناوشات بين المحتجين وبين الفاشيين، تخللها تبادل الشتائم والضربات، فاضطر الفاشيون لمغادرة المكان.

لم تقتصر العلاقات الجديدة على النخبة المتمركزة في وسط تل أبيب، إنما نشأت علاقات مباشرة في الميادين. وعلى سبيل المثال بادرت مجموعة يسارية راديكالية، هي «ترابط» التابعة للجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة (الحزب الشيوعي)، إلى إنشاء منتدى الضواحي، وشجعت على إنشاء تحالفات لم يسبق لها مثيل، إذ تجمعت كل الفئات المتضررة في مجال الإسكان الشعبي، من العرب واليهود الشرقيين. وسرعان ما جاء أشخاص من سكان تل أبيب من الذين يصوتون في الانتخابات لصالح حزب الليكود. كما جاء فلسطينيون من يافا، ليشاركوا مع من سبقوهم في مظاهرة. وهتفوا بشعارات تعبر عن أن نضالاتهم تصب في الثورة نفسها. كان الشعار الرئيس للحركة «الشعب

الاحتجاجات الاجتماعية: نهايات يمينية.

يريد عدالة اجتماعية» وهو شعار نقله نشطاء الحزب الشيوعي عن المظاهرات المصرية. ومن الملاحظ أن اصطلاح «الشعب» يستخدم لأول مرّة. ولم يكن المقصود به مقتصرا على الشعب اليهودي، إنما نبع «شعب جديد» ذو طابع جمهوري. ويتكون هذا الشعب من جميع المواطنين، على اعتبار أنهم متساوون في الحقوق مساواة تامة. وهو تفكير ثوري مقارنة بالصهيونية.

على الرغم من التفاؤل الذي أثارته هذه الاحتجاجات، إلا أن بعض المشاكل ظهرت منذ بداية المسيرة؛ إذ إن الاتحاد في الشعارات والتجمعات في الشوارع، لم يستطع إخفاء حقيقة أن فئة من اليهود الغربيين المنتمين للطبقة الوسطى، هم الذين يسيطرون على مراكز القوى وفرص الكلام. وعلى سبيل المثال كان مؤسسو مخيم جادة روتشيلد في تل أبيب غالبيتهم من ذوي الميول اليسارية، إنما يوجد إلى جانبهم قادة اتحاد الطلبة الذين ينتمون للتيار المحافظ. كانت هناك أقلية هي التي تخاطب وسائل الإعلام وتسيطر على المنابر والميزانيات المالية التي أخذت تكبر. وهذا ما حرمت منه المؤتمرات الجماهيرية للمخيمات، مع أن هذه المؤتمرات تتميز بالشمولية وتضم الجميع بما يشمل اليهود الشرقيين والعرب.

سرعان ما ساد التوافق في مخيمات الاحتجاج على أنه لا مجال للسياسة، ولا مجال لطرح اليمين واليسار. أو بالأحرى، ممنوع الكلام عن الاحتلال والاستيطان. ولا يجوز الكلام عن وضع الفلسطينيين الذين يعيشون في مناطق تابعة لإسرائيل (الضفة الغربية وقطاع غزة). وعلى غرار الاحتجاجات الشعبية في أي مكان في العالم، كذلك هنا في تل أبيب، سرعان ما رفعوا علم دولة إسرائيل، وتحول هذا العلم إلى جزء من هذا النضال. ولم يحاول أحد أن يلفت النظر إلى طابع الظلم والاضطهاد الذي يتصف به العلم الإسرائيلي. وسرعان ما أدى ذلك إلى إقصاء الفلسطينيين عن ساحة الاحتجاجات. وما بين مؤتمر وآخر بدأ يدور جدل حاد بين مندوبي اتحاد الطلبة الإسرائيليين، الذين يصرّون على اختتام كل مؤتمر بالنشيد الوطني الإسرائيلي «هتكفا» من على منبر المؤتمر، وبين غيرهم من مؤسسي مخيمات الاحتجاج، الذين اعتبروا أن هذا النشيد يشكل إقصاء للجمهور العربي. وما كان يحصل أن الطرف الأول يستطيع في بعض الأحيان فرض رأيه، وفي أحيان أخرى يتمكن الطرف الآخر من منع إنشاد النشيد.

عندما شنت الحكومة الإسرائيلية هجوما عسكريا محدودا على قطاع غزة، كانت غالبية المشاركين في خيم الاحتجاج صامتة. وبعد ذلك خرجت مظاهرة صغيرة هادئة، لم ترفع شعارات ضد

على الرغم من التفاؤل الذي أثارته الاحتجاجات، إلا أن بعض المشاكل ظهرت منذ بداية المسيرة؛ إذ إن الاتحاد في الشعارات والتجمعات في الشوارع، لم يستطع إخفاء حقيقة أن فئة من اليهود الغربيين المنتمين للطبقة الوسطى، هم الذين يسيطرون على مراكز القوى وفرص الكلام. وعلى سبيل المثال كان مؤسسو مخيم جادة روتشيلد في تل أبيب غالبيتهم من ذوي الميول اليسارية، إنما يوجد إلى جانبهم قادة اتحاد الطلبة الذين ينتمون للتيار المحافظ. كانت هناك أقلية هي التي تخاطب وسائل الإعلام وتسيطر على المنابر والميزانيات المالية التي أخذت تكبر.

عملية العسكرة. ولكن المشاركين في المظاهرة كانوا أحيانا يهتفون بشعار «اليهود والعرب يرفضون أن يكونوا أعداء». وعلى الرغم من أن هذه المظاهرات ومخيمات الاحتجاج تجري في الشرق الأوسط، إلا أن خطاب الاحتجاج كان مستمداً من ميدان «بورتا ديل سول» في العاصمة الاسبانية مدريد، وليس من ميدان التحرير في القاهرة، ما شكل استمرارا لوجهة النظر الصهيونية بأن إسرائيل «فيللا في غابة» في الشرق الأوسط، بالتالي فإنها تنتمي للغرب، وليس لمكانها الجغرافي الحقيقي.

مع أن الفكرة الصهيونية واجهت تحديات تتمثل في الممارسة العملية للتعاون بين اليهود والعرب، وإعادة النظر بتعريف مصطلح «الشعب»، إلا أن هذه المسألة لم تجد أي اهتمام لدى الذين يلقون التصريحات. وظل الكثيرون يعتبرون هذه الاحتجاجات نشاطا صهيونيا متوافقا مع التكافل المتبادل والميثاق الاجتماعي. وهذا ما جرى التعبير عنه برفع العلم الإسرائيلي وإلقاء النشيد الوطني الإسرائيلي في مخيمات الاحتجاج، إضافة لمشاركة مطربين ينتمون للتيار الصهيوني الرئيس مثل المطرب شلومو آرتسي. كما أن غالبية عرب الداخل (١٩٤٨) لم تجد مكانا مناسبا لها في هذه الاحتجاجات. أما سكان المناطق المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة فليس بإمكانهم المشاركة في هذه الاحتجاجات، ولم يتلقوا أية دعوة للمشاركة. وقد حاول بعض النشطاء الفلسطينيين في الضفة الغربية أن يتصلوا بحركة الاحتجاجات الجارية في تل أبيب، ودعوة القائمين عليها إلى أن يعملوا من أجل العدالة للجميع، ولكن القائمين على الاحتجاجات في تل أبيب تجاهلوا هذه النداءات. كذلك عقد اجتماع في الخليل ضم الأحزاب اليسارية الفلسطينية، بمشاركة مجموعة «ترابط» التابعة للجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، وصدر عن هذا الاجتماع بيان دعم للاحتجاجات الاجتماعية الإسرائيلية، كما دعا لإنهاء الاحتلال. وجرت مظاهرات شعبية ضد الجدار والاستيطان في قرى المعصرة والنبي صالح، استخدمت خلالها خيم مشابهة لمخيمات الاحتجاج وهتفت بشعارات الاحتجاج الرنانة ضد الجيش الإسرائيلي. وفي مخيمات الاحتجاج في وسط تل أبيب، قامت هيئة سكان الضواحي البعيدة عن المدن ومؤتمرات مخيمات الاحتجاج بترديد هتافات تتحدى القيادة المركزية لمخيمات الاحتجاج. وحاول عدد من ناشطي اليسار الراديكالي إدخال شعارات ضد السياسات الاستعمارية لتكون جزءا من شعارات الحركة الاحتجاجية. وجرى إنشاء «خيمة ١٩٤٨» في جادة روتشيلد وسط تل أبيب وتجولت رسائلها في مختلف المظاهرات، ولكنها لم تتمكن من التغلغل في حركة الاحتجاجات الواسعة.

رجعية

على الرغم من المشاكل التي لا تعد ولا تحصى خلال الاحتجاجات الاجتماعية التي جرت في صيف ٢٠١١، وعلى الرغم من طابعها الديمقراطي الفوضوي الذي يعج بالاضطرابات، وعلى الرغم من أن هذه الاحتجاجات أفرزت خليطا من الرسائل المتنوعة بل والمتناقضة أحيانا، إلا أنه لا يمكن تجاهل أن هذه الاحتجاجات هزت أركان الخطاب السياسي والإعلامي في إسرائيل. ربما كانت هذه المرة الأولى التي نشأ فيها تفويض شعبي لتغيير سلم الأولويات القومية، والأولويات الوطنية في إسرائيل، وأصبح مندوبو الجمهور الإسرائيلي مطالبين بتقديم تقارير، لا تقتصر على إنجازاتهم في المجالات العسكرية والسياسية، إنما تشمل مدى التزامهم إزاء الأمن اللا عسكري، مثل الأمن الغذائي وأمن الإسكان و توفير فرص العمل... إلخ. والأهم من ذلك كله أن الميثاق الاجتماعي الصهيوني قد تفكك، وحصل أيضا انهيار لليسار الصهيوني. فعلى الرغم من الطابع الديمقراطي الجذري والعميق للروابط التي نشأت في شوارع مخيمات الاحتجاج، والخطابات التي ألقيت في المؤتمرات، إلا أن هذا الوضع كله

مع أن الفكرة الصهيونية واجهت تحديات تتمثل في الممارسة العملية للتعاون بين اليهود والعرب، وإعادة النظر بتعريف مصطلح «الشعب»، إلا أن هذه المسألة لم تجد أي اهتمام لدى الذين يلقون التصريحات. وظل الكثيرون يعتبرون هذه الاحتجاجات نشاطا صهيونيا متوافقا مع التكافل المتبادل والميثاق الاجتماعي. وهذا ما جرى التعبير عنه برفع العلم الإسرائيلي وإلقاء النشيد الوطني الإسرائيلي في مخيمات الاحتجاج، إضافة لمشاركة مطربين ينتمون للتيار الصهيوني الرئيس مثل المطرب شلومو آرتسي.

أدى إلى زعزعة الفكرة الصهيونية برمتها، وغرس فيها شرخا عميقا. في بداية مسيرة الاحتجاجات، أشعل اليمين الإسرائيلي ضوء الإنذار بالخطر، وكذلك الأمر بالنسبة لغالبية المستوطنين وأنصارهم، والصهيونية الدينية، وأعضاء حركة «إم ترتسو». وكما جرت العادة في مثل هذه الحالات، سارع عدد من الرأسماليين والوزراء، ليصفوا الجموع الغفيرة من المشاركين في المظاهرات الاحتجاجية على أنهم يسار متطرف، أو أنه على الأقل توجد قيادات يسارية متطرفة تحركهم من وراء الستار.

عندما هطلت بواكير الأمطار، وطويت الخيم، كان لا بد من طرح السؤال التالي: وماذا بعد؟. وكيف نواصل المسيرة؟. جاء هدوء الشتاء بعد نهضة الصيف التي طمست الخلافات الداخلية. إلا أن رياح الاحتجاج انشقت إلى اتجاهين أساسيين، أسفرت عن انشقاق كامل في الشارع الإسرائيلي برز بتاريخ ٢٠١٢/٧/٧.

يتمثل الشق الأول في الطرف الرجعي الذي تمثله الطوائف اليهودية الغربية، حيث خرجت إلى الشارع نتيجة تقليص مكانتها، ولكنها أصيبت بالذهول خشية من إمكانية فقدان امتيازاتها، نتيجة لارتباطها بالطوائف اليهودية الشرقية والدينية والفلسطينيين. ولم يكن قصدها استغلال الأزمة التي يعاني منها الميثاق الاجتماعي الصهيوني، من أجل تفسيخ أسس الصهيونية والرأسمالية، واستبدالها بنهج جديد. إنما كان كل قصدها مطالبة السلطة الإسرائيلية بإجراء تعديلات على الميثاق الوطني الصهيوني. وهذا ما يتطلب منها إجراء مشاورات في حدود الانضباط، بروحية عسكرية، وبدون الاستمرار في التضامن. يعتبر أفراد هذه الفئة أنفسهم أنهم يستحقون اهتمام الدولة بهم. وهذا ما يتطلب إصلاح الأجهزة التي تدعم الطبقة الوسطى. وأصبح اليهود الغربيون بحاجة لإعادة تنظيم صفوفهم وتوحيد قواهم بعقد تحالف يضم سكان تل أبيب واليسار الصهيوني السابق والمتدينين الصهاينة. وهذا ما أدى إلى بروز زعيم حزب «يش عتيد» يائير لبيد، وبروز زعيم حزب البيت اليهودي نفتالي بينيت. وجرى توثيق العلاقات بين هذه الفئات، التي رفعت شعارات متشابهة تقريبا، مثل شعار «المساواة في العبء»، إضافة لشعارات أخرى منمقة ضد اليهود المتدينين، وضد العرب، وطالبوا بتوفير تسهيلات للطبقة الوسطى، واعترضوا على مراكز القوى المبالغ بها، والتي يتمتع بها عدد قليل من الرأسماليين ولجان العاملين. لقد انطلقت موجة الاحتجاجات في إسرائيل على أساس أهداف راديكالية، ثم تحول مسارها إلى اتجاه رجعي. وهنا تجدر المقارنة بين تطور حركة الاحتجاجات في إسرائيل وبين تطورها في أماكن أخرى من العالم. فالربيع العربي على سبيل المثال، نبع وترعرع نتيجة احتجاجات طبقية قام بها العمال ضد السياسة الليبرالية الجديدة، وضد ارتفاع الأسعار وتآكل الأجور. ولكنها سرعان ما تحولت إلى مفاوضات ليبرالية، وتقلصت نتائجها إلى مجرد تغيير الحكام وإعطاء صبغة ديمقراطية للمجتمع. ولم يؤد الربيع العربي إلى استقلال عن المصالح الغربية. كما لم تتغير أولويات النظام الاقتصادي لبلدان الربيع العربي. كذلك الأمر في إسبانيا حيث تحولت سهام الاحتجاجات إلى مجرد انتقادات لأشخاص معينين في السلطة، وانخفضت حدة انتقاد النهج الاقتصادي. كذلك الأمر في الولايات المتحدة وبريطانيا حيث لم تعد هناك احتجاجات كبيرة ولا تأثير للرأي العام في أي مجال من المجالات. يبدو أن اليونان هي البلد الوحيد الذي حافظت فيه حركة الاحتجاجات على استمراريتها، وظلت تحتج على إجراءات التقشف والإقالات من الوظائف العمومية وخصخصة القطاع العام. وتمتاز أيسلندا بأنها الدولة الوحيدة التي نجحت في استغلال الأزمة الاقتصادية العالمية، من أجل إجراء تغييرات اقتصادية شاملة.

في ضوء هذه المقارنات، من المنطقي أن يشعر بعض الإسرائيليين باليأس من الاحتجاجات، التي كانت مؤقتة، ثم استعادت الفئة المهيمنة قوتها. ولم يحرز اليسار اللا صهيوني المضاد للرأسمالية أي تقدم أو أي هدف من أهدافه. لكن

الحقيقة التي لا يجوز تجاهلها هي أنه الرغم من كل ذلك، خلفت الاحتجاجات الاجتماعية في إسرائيل آثارا ما زالت موجودة في الميدان حتى الآن. وعلى سبيل المثال مقابل الحركة الرجعية، تبلورت في المجتمع الإسرائيلي مجموعة تتكون من ألوف الأشخاص الذين قرروا حمل الرسالة الراديكالية لمواصلة الاحتجاجات حتى النهاية، ويشعرون بضرورة التضامن الحقيقي بين جميع المضطهدين الخاضعين لسيطرة الدولة الإسرائيلية.

وهكذا أسفرت الاحتجاجات عن نشوء عدد من الاتحادات الجديدة والصحافة المدنية غير الخاضعة لسلطة المال أو سلطة الدولة. وعلى سبيل المثال نشأ منتدى الضواحي (الأحياء البعيدة عن مراكز المدن) ويضم عربا ويهودا شرقيين، يناضلون من أجل الحصول على مساكن شعبية. حتى أن هؤلاء انتهجوا سياسة السيطرة على مبان خالية، وحولوها إلى مساكن ومراكز جماهيرية. هناك فئة قليلة من ناشطي الاحتجاجات سار أفرادها في الاتجاه المعاكس للانضباط بالروحية العسكرية الذي تبنته الرجعية، وأعلنوا رفض الخدمة العسكرية بسبب السياسة الاقتصادية التي تنتهجها الحكومة، وعوقبوا على ذلك بالسجن. وقال هؤلاء (الرافضون للخدمة العسكرية) إنهم طوال الوقت كانوا يعارضون الاحتلال، إنما اضطروا إلى أن يخدموا في الجيش لأن الخدمة العسكرية إلزامية. ثم فهموا أن الدولة لا تقوم بدورها ولذلك رفضوا الخدمة العسكرية. بعض ناشطي الاحتجاجات الاجتماعية أصبح يتضامن ويشارك في نضالات المحرومين من المساكن واللاجئين من إفريقيا. وبعض الناشطين يشارك الفلسطينيين في مظاهراتهم واحتجاجاتهم الخلّاقة. وتم تشكيل لجان عمالية كثيرة تمكنت خلال السنة ونصف السنة الأخيرة من أن تحقق إنجازات كبيرة في سوق العمل، مثل اتحاد الصحافيين الذي ينتمي إليه كاتب هذا المقال. وحقق اتحاد الصحافيين إنجازات كبيرة في مجال الإعلام الإسرائيلي. ولكن هذه الإنجازات ما زالت في الهامش. وكما لاحظنا في الانتخابات الأخيرة، لم يترجم هذا النهوض إلى إنجازات في صناديق الاقتراع. ولا توجد زيادة ملحوظة لقوة اليسار الراديكالي في إسرائيل، على حساب اليسار الصهيوني المنهار، بينما استطاع حزب ميرتس أن يضاعف قوته الانتخابية لأنه ما زال يوفر الأمل وبخاصة لليهود الغربيين الذين ينتمون لليسار الصهيوني.

وكما ذكر الكاتب متان كمينر، في سياق مقال نشره في الآونة الأخيرة في صحيفة «جاكوبين»، فإنه لا يوجد أمل حقيقي بإجراء تغيير ثوري في إسرائيل، إلا إذا انطلقت انتفاضة جديدة في المجتمع الإسرائيلي تشارك فيها بشكل خاص الفئات المستضعفة في هذا المجتمع، وتكون متزامنة مع انتفاضة شعبية فلسطينية في المناطق المحتلة العام ١٩٦٧. وحتى لو كان التعاون بين الانتفاضة الإسرائيلية والانتفاضة الفلسطينية غير ممكن، فإن المطلوب من اليسار الإسرائيلي الراديكالي هو أن يحاول الحيلولة دون نشوب صدام بين هاتين الانتفاضتين، وذلك إضافة إلى توعية المجتمع الإسرائيلي بجوهر المصالح المشتركة في ظل الوضع الثوري.

مترجم عن العبرية

ترجمة: سعيد عياش